بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مقدمة المصحح ﴾

الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى .

اما بعد فمن الواضح ان معظم العلوم الإسلامية مدارها على النقل ، و أن النقل لما عدا نص كتاب الله تعالى من شأنه ان يختلط صحيحه بسقيمه فأصبح مفتقرا الى النقد ، و عماد النقد النظر فى احوال الناقلين .

و قد اعتنى علماء سلفنا بنقل تلك العلوم من قراءات و تفسير و حديث و آثار و فقه ، و كذا التاريخ و اللغة و الأدب بأسانيد متصلة يحدث بها اللاحق عن السابق الى ان تم تقييدها فى المصنفات . و إلى جانب ذلك عنوا بالبحث عن احوال الرواة و بيانها للناس لتنقل ثم تقيد كغيرها .

و أول مصنف جامع لأسماء الرواة إلّا ما شذ هو التاريخ الكبير للامام ابى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى رحمه الله ، احتوى على بضعة عشر الف ترجمة ، و فى عصره جمع اصحاب الامامين احمد بن حنبل و يحيى ابن معين مجاميع مما افاداه فى احوال الرواة ، ثم كثرت المصنفات و المجاميع فى ذلك

هذا و الأسماء قد تشتبه فيتفق الرجلان فأكثر فى الاسم و اسم الأب و اسم الجد و نحو ذلك كأحمد بن جعفر بن حمدان، اربعة فى طبقة واحدة. و كثيرا ما يذكر الراوى بأوصاف متعددة كمحمد بن سعيد بن حسان الشامى المصلوب يقال له: محمد بن حسان، محمد بن عبد الرحمن، محمد بن زكريا، محمد بن ابى قيس، محمد بن ابى زينب، محمد بن ابى الحسن، محمد بن ابى عتبة، محمد بن ابى حسان، محمد بن ابى سهل؛ محمد الطبرى، محمد الأردنى؛ محمد مولى بنى هاشم؛ ابو عبد الرحمن الشامى، ابو عبد الله الشامى، ابو قيس الملائى، ابو قيس الدمشقى - الى غير ذلك. و الأئمة انما يعرفون اكثر الرواة قبلهم من اسانيد الأخبار التى تجىء من طريقهم، و إذ كان الأمر كذلك فطبيعى ان يقع لبعض الأئمة الخطأ فيعد الاثنين فأكثر واحدا لاتفاق الاسم و الطبقة، و يعد الواحد اثنين فأكثر لاختلاف الاسم، او يتردد بين الأمرين. كما لا يؤمن ان يقع الاشتباه لمن ينظر فى اسانيد الأخبار، و فى ذلك من الخلل ما فيه فقد يكون احد الرجلين موثقا و الآخر مجروحا فمن ظنهما واحدا كان بين أن يرد خبر الثقة او يقبل خبر المجروح؛ و من حسب الواحد اثنين قد يعد احدهما ثقة و الآخر غير ثقة فيكون قد اعتقد فى رجل واحد انه ثقة غير ثقة، الى غير ذلك من المفاسد.

لذلك اعتنى المحدثون بهذا الباب فوضعوا لبيانه فنين، فن المتفق و المفترق لما اتفق اثنان فأكثر فى اسم واحد، و فن من يذكر بأوصاف متعددة لمن يذكر باسمين فأكثر و هو واحد، كما وضعوا فى علوم الحديث

فنونا أخر تذكر فى كتب المصطلح . و كان قدماء الأئمة فى شغل عن هذا التفنين بما هو أهم منه من جمع الأصول و حياطتها . ثم فى القرن الرابع بدأ العمل فيها تألف بعضهم فى بعض الفنون و اعتنى بعضهم برسمها و التمثيل لها كما فعل ابو عبد الله الحاكم النيسابورى فى كتاب معرفة علوم الحديث .

فلما جاءت النوبة الى الحافظ ابى بكر احمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى[1] وجه عنايته الى التأليف فى تلك الفنون فصنف فى كل فن كتابا صارت عمدة لأهل الحديث بعده . كما قال ابن السمعانى عند ذكر (الخطيب) فى الأنساب . و قال ابن الجوزى فى المنتظم بعد أن ذكر جملة من مؤلفات الخطيب "من نظر فيها عرف قدر الرجل و ما هيئ له مما لم يتهيأ لمن كان احفظ منه كالدارقطنى و غيره" و قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة شرح النخبة بعد أن ذكر مؤلفى الخطيب الكفاية و الجامع "وقل فن من فنون الحديث إلّا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابن نقطة : كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه"، و قال الحافظ ابو طاهر احمد بن محمد السلفى :

تصانيف ابن ثابت الخطيب ... ألذ من الصبا الغض الرطيب
يراها اذ رواها من حواها ... رياضا للفتى اليقظ اللبيب
و يأخذ حسن ما قد صاغ منها ... بقلب الحافظ الفطن الأريب

(١) ترجمة الخطيب معروفة و قد لخصتها فى آخر كتابه الجليل (الكفاية) المطبوع بدائرة المعارف العثمانية فلم ار هنا الإطالة بذكرها .

فأية راحة و نعيم عيش يوازى عيشها أم اى طيب

ألف الخطيب فى فن المتفق و المفترق كتابا، و لم يذكروا احدا سبقه الى التأليف فيه و ألف فى من يذكر بأوصاف متعددة كتابه (الموضح) و قد سبق فى الجملة : ذكروا ان ابا زرعة اخذ على تاريخ البخارى عدة قضايا فى الجمع و التفريق. و الجمع : عد الاثنين فأكثر واحدا . و التفريق : عد الواحد اثنين فأكثر . و ذكروا ان لعبد الغنى بن سعيد مؤلفا سماه (ايضاح الإشكال) ، فأما مآخذ ابى زرعة فقد جمعها ابن ابى حاتم و أشار اليها فى كتابه (الجرح و التعديل) و ليست بكثيرة . و أما كتاب عبد الغنى فقرأت على لوح الجزء الثانى من الموضح فائدة بخط بعض اهل العلم ذكر فيها ايضاح الإشكال و أن السيوطى لخصه فى خمس عشرة ورقة ، قال "و الذى فيه من الأسماء قليل جدا بالنسبة لما ذكره الخطيب". و أما كتاب الخطيب و له اكتب هذه المقدمة فهو هذا :

موضح اوهام الجمع و التفريق

هذا الكتاب مشهور بين اصحاب الحديث يذكرونه فى ترجمة الخطيب ، و فى كتب علوم الحديث (المصطلح) و ينقلون عنه فى كتب الرجال .

وصفه

ابتدأه الخطيب بالحمد و الصلاة و بيان موضوع الكتاب و الحاجة اليه ، ثم روى عن الدارقطنى قضيتين فى الجمع و التفريق اخذهما على البخارى . ثم ذكر الخطب ان فى تاريخ البخارى قضايا كثيرة من هذا

الباب ، و أنه سيذكرها ثم بذكر ما شاكلها مما وقع لغير البخارى ، ثم يذكر ما اختلفوا فيه و لم يتبين له الصواب ثم يذكر ما له رسم الكتاب ثم قال " و لعل بعض من ينظر فيما سطرناه ... يلحق سيئ الظن بنا و يرى انا عمدنا للطعن على من تقدمنا ، و إظهار العيب لكبراء شيوخنا . و أنى يكون ذلك و بهم ذكرنا ، و بشعاع ضيائهم تبصرنا .... و لما جعل الله تعالى فى الخلق اعلاما .... لزم المهتدين بمبين انوارهم .... بيان ما اهملوا و تسديد ما اغفلوا .... و ذلك حق للعالم على المتعلم و واجب على التالى للمتقدم " ثم ذكر حكايات فى ان الكامل من عدت سقطاته و أنه لا يسلم من الخطأ كتاب غير كتاب الله عز و جل . ثم روى عن ابى زرعة انه وجد فى تاريخ البخارى خطأ كثيرا فوافقه صالح بن محمد الحافظ و اعتذر عن البخارى بأن الخطأ ممن قبله . ثم ذكر أن ابن ابى حاتم جمع الأوهام التى اخذها ابو زرعة على البخارى فى كتاب مفرد . قال الخطيب " و نظرت فيه فوجدت كثيرا منها لا تلزمه ، و قد حكى عنه فى ذلك الكتاب اشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكايات عنه " ثم اخذ عليه انه لم ينص على عدم قصده انتقاص البخارى مع انه اغار على تاريخه فضمنه كتاب الجرح و التعديل ، و ذكر حكاية الحاكم ابى احمد و قد ذكرتها و أجبت عنها فى مقدمتى لكتاب (الجرح و التعديل) . ثم روى كلمة ابن عقدة فى حاجة اهل الحديث الى تاريخ البخارى . ثم قال : " فمن اوهام البخارى فى الجمع و التفريق .... " فساق إربعة و سبعين فصلا غالبها فى التفريق و هو

موضوع الكتاب ، و بعضها فى الجمع و هو من موضوع فن المتفق و المفترق يسوق فى كل فصل عبارة التاريخ ثم يذكر رأيه ويستدل عليه بكلام بعض الأئمة و بسياق الأسانيد التى تشهد لقوله مع احاديثها . و يتوسع فى ذكر الأحاديث و الاختلاف فيها و يستطرد لفوائد أخر . ثم ذكر قضايا لابن معين ، ثم لجماعة من الأئمة الى ان ختم بالدارقطنى ثم ساق فصلا فيما اختلف فيه من ذلك و لم يبن له الصواب : الجمع أم التفريق ؟ و بتمامه تم القسم الأول من الكتاب و هو نحو خمسيه . ثم شرع فى القسم الثانى بسياق اسماء الرواة الذين ذكر كل منهم بوصفين او أكثر فقال " باب الألف . ابراهيم بن ابى يحيى . . . " و ساق من طريقه خبرا بهذا الاسم ثم قال " و هو إبراهيم بن محمد الذى حدث عنه محمد بن ادريس الشافعى و عبد الرزاق " و ساق عن كل منهما خبرا عن ابراهيم بهذا الاسم . و حكاية عن صالح بن محمد الحافظ ان شيخ عبد الرزاق هو ابن ابى يحيى . ثم قال : " و هو إبراهيم بن محمد بن ابى عطاء الذى روى عنه ابن جريج " ثم ساق خبرا بذلك ثم حكاية عن ابن معين باثبات ذلك ، ثم حكاية عن صالح بن محمد الحافظ بخلاف ذلك ، و ردها بشواهد من الرواية و من اقوال الأئمة يسوق كل ذلك بسنده . ثم قال " و هو أبو إسحاق بن محمد . . . . . و هو أبو إسحاق الأسلمى . . . . . و هو أبو إسحاق بن سمعان . . . . و هو أبو إسحاق ابن ابى عبد الله . . . . . و هو أبو الذئب . . . . . " ثم قال " ذكر ابراهيم الصائغ . . . . " و على هذه الوتيرة الى آخر الكتاب .

مع الخطيب

لا يرتاب ذو علم ان الخطيب محسن مصيب فى بيان ما اخطأ فيه من قبله من الأئمة ، و أنه بذلك مؤد حق الله عز و جل و حق العلم و أهله و حق اولئك الأئمة انفسهم فانهم انما ارادوا بيان الحق و الصواب فاذا اخطأ احد منهم كان ذلك نقيض ما قصد ،و أحب ، فالتنبيه على خطائه ليرجع الأمر الى ما قصده و أحبه من حقه على كل من له حق عليه . و كذلك لا يرتاب عارف ان الخطيب كان عارفا بحق العلم و سلف العلماء و خاصة اولئك الأئمة الذين لو لاهم لما كان شيئا مذكورا ، و أنه كان محبا لهم لا هوى له فى الغض منهم و الطعن فيهم .

و مع هذا فاننا لا نبرئ الخطيب من ان يكون له هوى فى اظهار سعة علمه و دقة فهمه و علو مكانته ، و إذ كان من الوسائل الى ذلك ان يبين انه استدرك على كبار الأئمة و عرف الصواب فيما اخطأوا فيه كان يحرص على ان يجد لأحدهم خطأ يعرف هو صوابه فيبين ذلك . اننا نظلم الخطيب اذا عبناه بهذا فان لنفسه عليه حقا فاذا احب مع اداء الواجب ان يظهر قدره و يسير ذكره لم يكن عليه فى ذلك حرج ، كيف و قد يريد بذلك ان ينتفع الناس بعلمه و يغتنموا الاستفادة من كتبه .

و قد يكون الحامل له على هذا ان اهل عصره لم يكن كثير منهم او اكثرهم يعرفون له حقه و ينزلونه المنزلة التى تنبغى له ، بل منهم من عاداه و آذاه و حاول اهلاكه ؛ و من يدرى ؟ فلعله كان فى ذلك خير كثير

للعلم و أهله و للخطيب نفسه، فلعله لو رزق التوقير البالغ من اهل عصره ما انبعثت همته الى الحرص على اظهار علمه بتلك المؤلفات الجليلة .

بيد أنا نأخذ عليه امورا، الأول كلمات كان فى غنى عنها كقوله فى بعض ما اخذه على البخارى "و هذا خطأ قبيح" و نحو ذلك . و لولا ان الأئمة قبله قد اطلقوا كلمة "الوهم" على ما يشاكل تلك القضايا التى سماها اوهاما لأخذنا عليه هذه الكلمة لأنها قد تشعر بالغفلة، و عامة ما يصح فيه قوله من تلك القضايا انما هى اخطاء اجتهادية بنى من وقعت له على ما عنده من الأدلة، و الأدلة فى هذا الباب منتشرة غاية الأنتشار و فى تاريخ البخارى بضعة عشر الف ترجمة و قد يتعلق بالترجمة الواحدة عدد من الأخبار و لو تحرى البخارى ان لا يقع له خطأ البتة لترك علمه فى صدره، على ان كثيرا من القضايا التى ذكر الخطيب ان البخارى وهم فيها انما جاء الوهم من نسخة الخطيب او من غفلته عن اصطلاح البخارى او إشارته و سأنبه على ما تنبهت له من ذلك . و على كل حال فالأوهام هنا ليست من قبيل اوهام الرواة التى تنشأ عن غفلة او نسيان او نحو ذلك مما يخدش فى حفظ الراوى و ضبطه .

الأمر الثانى مما نأخذه على الخطيب انه يستشهد فى توهيم الأئمة بروايات من طريق بعض الكذابين او المتهمين، وكان عليه ان لم يعرض عنها البتة ان ينص على عذره كأن يقول : و فلان و إن كان معروفا بالكذب فلا مانع من الاستشهاد به فى مثل هذا لأنه لا غرض له فى الكذب فيه . و إذا لقبلنا منه هذا العذر على ما فيه .

الثالث انه يذكر بعض قضايا قد سبقه الى مثل قوله فيها من هو أجل منه ، فلا يذكر ذلك مع ان الظاهر أنه وقف عليه . و لسنا ننكر على الخطيب انه اهل لإدراك الصواب فى تلك القضايا و لو لم يبينه غيره فلا يكون سكوته انتحالا و لا تشبعا بما لم يعط و لكن كان ذكر ذلك انفى للتهمة عنه و أثبت لقوله .

الرابع انه لم يتصف البخارى فقد ذكر له نحو ثمانين قضية سماها اوهاما ، و هذا العدد و إن لم يكن شيئا بالنسبة الى بضعة عشر الف ترجمة جمعها البخارى من الأسانيد ، فالواقع انه لا يلزم البخارى من ذلك إلا اليسير كما سأوضحه ان شاء الله لكن كلام الخطيب فى تلك القضايا مفيد جدا من جهات أخرى كما يعرف بالاطلاع عليها ، و على كل حال فهذه المآخذ مغتفرة فى جانب فضل الخطيب و إفادة كتابه هذا .

الأصل

كان الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة عافاه الله قد اطلع على نسخة هذا الكتاب (الموضح) فى مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب برقم ٣٣٩ و ذكره لى عند رجوعه الى مكة المكرمة و ذكر علاقته بتاريخ البخارى و إن من تمام ما قمت به و قامت به جمعية دائرة المعارف العثمانية فى حيدر آباد الدكن من خدمة التاريخ تلك الخدمة البالغة ان تقوم بخدمة هذا الكتاب (الموضح) . و لم اهتم حينئذ بالأمر لأنى لم اقدره قدره . ثم سافر فضيلته مرة أخرى الى الشام فأخذ لنفسه صورا من الكتاب و عند رجوعه

الى مكة المكرمة إراني ، فلما تصفحت الكتاب علمت أني كنت على خطأ في عدم اهتمامي به أولا فبادرت الى نسخه و تحقيقه و التعليق عليه . هذا و النسخة مقسومة الى جزئين يقع الأول في ١٣٤ ورقة ، ينتهي بانتهاء باب الألف من القسم الثاني من قسمي الكتاب - و قد مر بيان ذلك - و يقع الجزء الثاني في ١٢٩ ورقة ، و عدد الأسطر في الصفحة تختلف ما بين ٢٧ - ٣٣ و معدل كلمات السطور خمس عشرة كلمة في السطر . و تاريخ كتابته سنة ٦٢٧ و سمى الكاتب نفسه في آخر الجزء الأول محمد بن ابي عبدالله ابن جبريل بن عرار الأنصاري و في آخر الجزء الثاني محمد بن محمد بن ابي عبد الله بن عرار بن محمد بن احمد بن علي الأنصاري . و في آخر الجزء الأول على الحاشية بخط كاتب الأصل " بلغ هذا الجزء الأول مقابلة مع الإمام الحافظ " (؟) و في بعض المواضع محو وسقط سأنبه عليه في التعليقات .

تاريخ البخاري والتوهيمات

تقدم قول ابي زرعة ، و توهيمه للبخاري في مواضع و جمع ابن ابي حاتم لذلك و اعتراض الخطيب عليه و تصدي الخطيب اول كتابه هذا لما تصدى له و أخذي عليه في ذلك ، و هناك حقائق تبين الواقع رأيت ان اعرضها هنا اجمالا ثم انبه على ذلك في التعليقات .

من اللطائف ان تاريخ البخاري مثلث من ثلاث جهات :

الأولى : في مقدمة فتح الباري عنه : " لو نشر بعض استاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ " ثم قال " صنفته ثلاث مرات " و معنى

هذا أنه بدأ فقيد:التراجم بغير ترتيب ، ثم كر عليها فرتبها على الحروف ، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء : باب ابراهيم . باب اسماعيل ـ الخ هذا هو الذى التزمه و يزيد فى الأسماء التى تكثر مثل محمد و إبراهيم فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل لأسماء الآباء و نحوها.

الجهة الثانية : فى مقدمة الفتح ايضا عنه "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" يعنى و الله اعلم انه يصنف الكتاب و يخرجه للناس . ثم يأخذ يزيد فى نسخته و يصلح ثم يخرجه مرة ثانية . ثم يعود يزيد و يصلح حتى يخرجه الثالثة . و هذا ثابت للتاريخ كما يأتى .

الجهة الثالثه ان له ثلاثة تواريخ ، الكبير وقد طبع فى دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن فى الهند ، طبع منه اولا ما عدا الربع الثالث ، ثم وجد الربع الثالث و تم طبعه حديثا بحمد الله و الصغير و قد طبع فى الهند ايضا . و الأوسط لما يطبع و منه نسخة فى مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد الدكن .

و معرفة الجهتين الأولين نافعة ، اما الثانية فان ما تقدم من كلام ابى زرعة و صالح بن محمد الحافظ و ما جمعه ابن ابى حاتم من المآخذ على البخارى كان بالنظر الى النسخة التى اخرجها البخارى اولا ، و بهذا يتضح السبب فيما ذكره الخطيب معترضا على ابن ابى حاتم قال "و حكى عنه (اى عن البخارى) فى ذلك الكتاب اشياء [على الغلط] هو مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه ، فكلام ابن ابى حاتم كان بحسب النسخة التى اخرجها البخارى اولا ، و كلام الخطيب بالنظر الى النسخة

التى اخرجها البخارى ثانيا و هى رواية ابى احمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابورى المتوفى سنة ٣١٢. ذكر الخطيب فى الموضح اول اعتراضاته على البخارى اسناده اليه. و فى رواية ابن فارس هذه مواضع على الخطأ و هى فى رواية محمد بن سهل بن كردى عن البخارى على الصواب انظر الموضح، الأوهام ٧ و ٩ و ١٣ من اوهام البخارى مع تعليق فظهر أن رواية ابن فارس مما اخرجه البخارى ثانيا ؛ و رواية ابن سهل مما اخرجه ثالثا.

و أما الجهة الأولى فيتعلق بها اصطلاحات للبخارى.

الأول انه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب اوائل اسماء الآباء يتوسع فيعد كل لفظ يقع بعد "فلان بن" بمنزلة اسم الأب و يزيد على ذلك فيمن لم يذكر ابوه فيعد اللفظ الواقع بعد الاسم كاسم الأب فمن ذلك "عيسى الزرقى" ذكره فيمن اسمه عيسى و أول اسم ابيه زاى و هكذا "اسلم الخياط" فيمن اسمه مسلم و أول اسم ابيه خاء.

الثانى انه اذا عرف اسم الرجل على وجهين يقتضى الترتيب وضعه بحسب احدهما فى موضع و بحسب الآخر فى آخر ترجمة فى الموضعين فمن ذلك شيخه محمد بن اسحاق الكرمانى يعرف ايضا بمحمد بن ابى يعقوب ذكره فى موضعين من المحمدين فقال فى الجلد الأول رقم ٦٦ "محمد بن اسحاق هو ابن ابى يعقوب الكرمانى مات سنة ٢٤٤" و قال فيه رقم ٨٥٨: محمد ابن ابى يعقوب ابو عبد الله الكرمانى ..." و من ذلك عبد الله بن ابى صالح ذكوان يقال لعبد الله "عباد" فذكره البخارى فى باب عبد الله و فى

باب عباد و كلامه فى الموضعين و فى ترجمة صالح بن ابى صالح ذكوان صريح فى انه لم يلتبس عليه. من ذلك مسلم بن ابى مسلم يقال له "الخياط" فذكره فى مسلم بن ابى مسلم و فى مسلم الخياط. و سياقه صريح فى انه لم يلتبس عليه، فهذا هو اصطلاحه. و صاحب التهذيب يذكر الرجل فى موضع مفصلا ثم يذكره فى الموضع الآخر مختصرا جدا و يحيل على ذلك. و صنيع البخارى ان لم يكن احسن من هذا فعلى كل حال ليس بوهم و لكن الخطيب يعد هذه اوهاما انظر الموضح، الوهم ٢ و ٤٢ و ٥٥ من اوهام البخارى. و لم يكتف بذلك بل فضل هذه المواضع بمزيد من التشنيع. و تشنيعه عائد عليه كما لا يخفى.

الاصطلاح الثالث (و قد نبهت عليه فى تعليقاتى على التاريخ ٢/١/٢٦٩ رقم ١٠٠١) و هو، أن البخارى اذا وجد من وُصف بوصفين و كان محتملا ان يكون واحدا و أن يكون اثنين فانه يعقد ترجمتين فان لم يمنعه مقتضى الترتيب الذى التزمه من قرنهما قرنهما كى يسهل فيما بعد جعلهما ترجمة واحدة اذا تبين له، او الإشارة القريبة البينة اذا قوى ذلك و لم يتحقق كأنه يزيد فى الثانية "اراه الأول" ولما جرت عادته بهذا صار القرن فى مواضع الاحتمال كالإشارة اليه و التنبيه عليه. اما اذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقرن فانه يضع كلا من الترجمتين فى موضعهما و يشير اشارة أخرى، و قد يكتفى بظهور الحال انظر الموضح ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٣٨ و ٥٥ من أوهام البخارى. و كثير من المواضع التى لم يقض فيها البخارى بل أبقاها على الاحتمال يكون دليل الخطيب على احد الاحتمالين

غير كاف للجزم بحسب تحرى البخارى و تثبته . و ما كان كافيا للجزم فلا يليق ان يسمى توقف البخارى وهما .

هذا و للبخارى رحمه الله ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه فى مواضع من جامعه الصحيح حرصا منه على رياضة الطالب و اجتذابا له الى التنبه و التيقظ و التفهم .

قدمت هذا الفصل هنا لأحيل عليه فى التعليقات كما ستراه و ترى بقية الأجوبة عن اكثر تلك القضايا التى سماها الخطيب اوهاما . و مما يجب التنبه له ان المزى و ابن حجر و غيرهما قد يقلدون الخطيب و يذكرون ان البخارى وهم و لا يبينون شيئا مما بينته . ولا يذكرون ما استدل به الخطيب .

فمن الواجب على كل من يريد التحقيق فى علوم الحديث تحصيل هذا الكتاب ليتبين له الحال فى تلك المواضع وغيرها مع الوقوف على الأدلة و ما لها و ما عليها و يعرف ما يتعلق بهذا الفن الخاص ليحصل فوائده التى تقدمت الإشارة اليها مع فوائد أخرى جزيلة لهذا الكتاب و الله الموافق .

مكتبة الحرم المكى بمكة المكرمة
١٥/ربيع الآخر سنة ١٣٧٨هـ

كاتبه
عبد الرحمن بن يحيى المعلمى